

[المضارع المبني للفاعل]

واعلم أن المضارع أيضاً إما مبني للفاعل وإما مبني للمفعول (فالمبني للفاعل منه ما) أي الفعل المضارع الذي (كان حرف المضارعة منه) أي من المبني للفاعل (مفتوحاً إلا ما كان ماضيته على أربعة أحرف) نحو دَخَرَجَ وَأَكْرَمَ وَقَاتَلَ وَفَرَّحَ (فإن حرف المضارعة منه) أي مما كان ماضيته على أربعة أحرف (يكون مضموماً أبداً نحو: يُدَخِّرُ وَيُكْرِمُ وَيُقَاتِلُ وَيُفَرِّحُ) ، أما الفتح فهو الأصل لخِفَّتِه .

وكَسَّرُ غير الياء فيما كان ماضيته مكسوراً العين لغة غير الحجازيين ، وهم يكسرون الياء إذا كان ما بعدها ياء أخرى ، فلا ينطبق التعريف على ذلك .

وأما الضمّ فيما كان ماضيته على أربعة أحرف فلأنه لو فتح في يُكْرِمُ مثلاً ويقال: يُكْرِمُ لم يُعْلَمَ أنه مضارع المجرد أو المزيد فيه ، ثم حُمِلَ عليه كل ما كان ماضيته على أربعة أحرف .

فإن قلت: لِمَ لَمْ يفتح حرف المضارعة في: يُدَخِّرُ وَيُقَاتِلُ وَيُفَرِّحُ، ولا التباس فيه، ثم يحمل: يُكْرِمُ عليه، فإن حَمَلَ الأقل على الأكثر أولى؟ قلت: لأنه لو حُمِلَ الأقل على الأكثر لزم الالتباس ولو في صورة واحدة، بخلاف العكس فإنه لا التباس فيه أصلاً.

فإن قلت: فليَمَ اختصّ الضمّ بهذه الأربعة والفتح بما عداها دون العكس؟ قلت: لأنها أقل مما عداها والضم أثقل من الفتح فاخصّ الضمّ بالأقل، والفتح بالأكثر تعادلاً بينهما . هذا وقد عرفت جواب ذلك حيث قلنا: إن الفتحة للخفة والمعادلة في هذه الأربعة